نموذج ترخيص

أنا الطالب / الطالبة : آيات صلاح عبدالحميد عطية

أمنح الجامعة الاردنية و/أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و/أو استعمال و/أو استغلال و/أو ترجمة و/أو تصوير و/أو إعادة انتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و/أو إلكترونية أو غير ذلك، رسالة الماجستير/ الدكتوراه المقدمه من قبلي وعنوانها :

واقع جزاءات كراهة الاتجار بالبشر في التشريع الاردني

وذلك لغايات البحث العلمي و/أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و/أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب / الطالبة : آيات صلاح عبدالحميد عطية

التوقيع: Ayat

التاريخ: ٣٠ / ٥ / ٢٠٢٣

المواجهة الجزائية لجريمة الإتجار بالبشر
في التشريع الأردني

إعداد
آيات مهند عبد المجيد عطية

إشراف
الدكتور معاذ يحيى يوسف الزعبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

أيار، 2023

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٢٠/٦/٢٠٢٣

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان: " المواجهة الجزائية لجريمة الإتجار بالبشر في التشريع الأردني"

وأجيزت بتاريخ ١٥/٥/2023.

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
الدكتور/ معاذ يحيى الزعبي أستاذ مشارك/ القانون الجنائي.	، مشرفاً	.....
الدكتور/ محمد نواف الفواعرة أستاذ مشارك/ القانون الجنائي.	، عضواً	.....
الدكتورة/ آمال عبد الله ابو عنزة أستاذ مساعد/ القانون الجنائي.	، عضواً	.....
الدكتور/ صالح أحمد حجازي أستاذ/ القانون جنائي (جامعة عمان الأهلية).	، عضواً خارجياً	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ
٢٠٢٣/٥/٢٢

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني الحياة الكريمة والأمل

والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سُلم الحياة بحكمةٍ

وصبرٍ براً وإحساناً ووفاءً لهما (والدي الغالي ووالدتي الغالية)

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى السند المتين الذين كانوا

عوناً لي إخواني الأحباء

محمد وعمر

إلى

أصدقائي و صديقاتي و زملائي و زميلاتي

و لكل من ساعدني وكان له دوراً كبيراً أو صغيراً في إتمام هذه الدراسة،

سائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة

على كل ما قدموه لي.

آيات مهند عبد المجيد عطية.

الشكر والتقدير

ولئن شكرتم لأزيدنكم"

بسم الله الرحمن الرحيم و الحمدلله رب العالمين

والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، و بعد أن منَّ علي الله بإتمام رسالتي هذه، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر إلى الجامعة الأردنية وكلية الدراسات العليا عامة وكلية الحقوق خاصة.

وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان لمشرفي الدكتور معاذ يحيى يوسف الزعبي الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة وعلى ما قدمه لي من نصح وإرشاد وتشجيع.

كما وأتقدم بالشكر العظيم والإمتنان إلى الأساتذة الأعزاء في كلية الحقوق.

وبالتأكيد أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كل الشكر والإمتنان والتقدير والأحترام،،

آيات مهند عبد المجيد عطية.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	ه
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ط
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	2
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	2
اسئلة الدراسة	2
الدراسات السابقة	3
منهجية الدراسة	4
حدود الدراسة	4
خطة الدراسة	4

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: **ماهية جريمة الإتجار بالبشر تاريخياً ودولياً**	**5**
المبحث الأول: التطور التاريخي وماهية جريمة الإتجار بالبشر	**6**
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لجريمة الإتجار بالبشر	**7**
الفرع الأول: الرق في العصور القديمة والشريعة الإسلامية	**7**
الفرع الثاني: التاريخ الحديث لجريمة الإتجار بالبشر	**11**
المطلب الثاني: التعريف بجريمة الإتجار بالبشـــر وما يميزها عن جريمة تهريب المهاجرين	**24**
الفرع الأول: تعريف جريمة الإتجار بالبشر	**25**
الفرع الثاني: خصـائص وآثار جريمة الإتجار بالبشـر وتميزها عن جريمة تهريب المهاجرين	**31**
المبحث الثاني: مواجهة جريمة الإتجار بالبشر	**36**
المطلب الأول: المواجهة الإقليمية والمحلية لجريمة الإتجار بالبشر	**37**
الفرع الأول: جامعة الدول العربية والإتفاقيات العربية	**38**
الفرع الثاني: التقرير الأمريكي للإتجار بالبشر في الأردن لعام 2022	**39**
المطلب الثاني: دور السلطات في مواجهة جريمة الإتجار بالبشر في القانون الأردني	**44**
الفرع الأول: مواجهة السلطة التنفيذية لجريمة الإتجار بالبشر	**45**
الفرع الثاني: مواجهة السلطة القضائية لجريمة الإتجار بالبشر	**50**

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: **البنيان القانوني لجريمة الإتجار بالبشر في التشريع الأردني**	**53**
المبحث الأول: الركن الشرعي والركن المفترض في جريمة الإتجار بالبشر	**54**
المطلب الأول: الركن القانوني في جريمة الإتجار بالبشر	**55**
المطلب الثاني: الركن المفترض في جريمة الإتجار بالبشر	**58**
المبحث الثاني: الركن المادي والمعنوي في جريمة الإتجار بالبشر	**62**
المطلب الأول: الافعال المادية المكونة للركن المادي في جريمة الاتجار بالبشر	**63**
الفرع الأول: الفعل أو السلوك الجرمي	**64**
الفرع الثاني: الوسائل الجرمية	**72**
المطلب الثاني: صور الاستغلال المكونة للقصد الجرمي في جريمة الاتجار بالبشر	**82**
الفرع الأول: القصد الجرمي العام	**83**
الفرع الثاني: القصد الجرمي الخاص	**86**
الخاتمة	**102**
أولاً: النتائج	**102**
ثانياً: التوصيات	**103**
قائمة المراجع	**105**

الملخص

المواجهة الجزائية لجريمة الإتجار بالبشر في التشريع الأردني

إعداد

آيات مهند عبد المجيد عطية

إشراف

الدكتور معاذ يحيى يوسف الزعبي

تناولت هذه الدراسة موضوع المواجهة الجزائية لجريمة الإتجار بالبشر في التشريع الأردني، وجاءت مُوضحة للنطاق الذي جرّم فيه المشرع الأردني جريمة الإتجار بالبشر وذلك من خلال عرض نصوص قانون منع الإتجار بالبشر الأردني وتعديلاته رقم 9 لسنة 2009. وعليه اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي من خلال عرض نصوص التشريعات ذات العلاقة واستخلاص الهدف منها. ولإزالة الشكوك والغموض عن هذه الجريمة؛ هدفت هذه الدراسة الى بيان ماهية جريمة الإتجار بالبشر وإلقاء الضوء على أهم التعديلات التي جاء بها المشرع الأردني. ومن الجهود التي قامت بها الاردن لمواجهة الجريمة هو انضمامها الى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال في عام 2000، مما عمل ذلك على سن قانون منع الاتجار بالبشر.

وخلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج، أهمها أن جريمة الإتجار بالبشر تنطوي على العديد من المخاطر والآثار السلبية التي تؤثر على المجتمع، وهذا الأمر دفع المشرع الى وضع قانون منع الإتجار بالبشر لمُكافحة هذه الجريمة، ولأن هذا القانون لم يكن كافياً قام المشرع بوضع تعديلات عليه، إلا أنه وبالرغم من هذه التعديلات بقيَّ النص التشريعي يعاني من القصور والنقص في بعض من الحالات. ومن أبرزالتوصيات التي توصلت لها هذه الدراسة هي ضرورة تجريم الأفعال التي تقع بالطرق المستحدثة والتي أصبحت منتشرة عالمياً ولم تحظى بالعناية والإهتمام اللازم من المشرع الأردني في قانون منع الإتجار بالبشر الأردني وتعديلاته رقم (9) لسنة 2009، كما أن النص التشريعي يخلو الى حدٍ ما من المصطلحات الواضحة والدقيقة والتي من شأنِها أن تجعل القانون متضمن لكافة الصور والوسائل التي من الممكن أن تقع بها هذه الجريمة.

الكلمات المفتاحية: الإتجار بالبشر، قانون منع الإتجار بالبشر الأردني، العبودية الحديثة، الإستغلال.

ABSTRACT

The Criminal Confrontation of Trafficking in Persons' Crime in the Jordanian Legislation

By

Ayat M. Atiyeh

Supervisor

Dr.Muath Y.Al-Zoubi

This study deals with the issue of criminal confrontation of the crime of trafficking in Persons in the Jordanian Legislation, the study clarifies the scope that the Jordanian legislator criminalizes trafficking in persons by presenting the provisions of the Jordanian Anti-Trafficking in Persons Law No.9 of 2009 and its amendments. The study, therefore, follows a descriptive and analytical approach by presenting the provisions of the relevant legislation and extracting their purpose. Additionally, in order to remove suspicion and ambiguity about this crime; this study aims at identifying what is the crime of trafficking in persons and shedding light on the main amendments made by the Jordanian legislature. The Prevention of Human Trafficking Act was passed as a result of Jordan's efforts to combat crime and its ratification of the Protocol to Prevent, Suppress, and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children in 2000.

This study concludes with certain findings, most importantly that the crime of trafficking in persons involves many risks and negative impacts affecting society. This prompts the legislator to enact the Anti-Trafficking in Persons Law to combat this crime. Furthermore, because this law was insufficient, the legislator amended it. However, its provisions still have deficiencies and shortcomings in certain cases. Moreover, one of the most prominent recommendations of this study is the necessity to criminalize acts committed using new techniques that have spread worldwide which have not received the necessary care and attention by the Jordanian legislator in the Jordanian Anti-Trafficking in Persons Law No. 9 of 2009. Furthermore, the law's provision, to a certain extent, is devoid of clear and precise terminology that would make the law include all forms and means by which this crime may occur.

Keywords: Trafficking in persons, Jordanian Anti-trafficking in Persons Law, Modern-day Slavery, exploitation.

المقدمة:

لا شـــك بأن جريمة الإتجار بالبشـــر تخالف ما جاءت به الشـــرائع الســـماوية والقوانين الوضعية التي كفلت للإنسان حقه في الحياة وفي سلامة جسدة وحياته، على إعتبار أن هذه الجرائم تهدم حق الإنســان في الحياة الكريمة. وتعتبر جرائم الإتجار بالبشــر من الجرائم التي تهدد الحقوق الأســاســية للإنســان؛ إذ بهذه الجرائم يتم اســتغلال الإنســان و تقييد حريته أو إلغائها. ومن الجدير بالذكر أن جريمة الإتجار بالبشــر من الجرائم التي لها جذوراً تاريخية تمتد إلى العصــور القديمة، حيث بدأت هذه الجريمة بوسائل تقليدية مثل الرق والعبودية ومع الزمن اتخذت هذه الجريمة أشكال ووســائل مســتحدثة، ومما لا شــك فيه أن البطالة والفســاد وقلة التوعية المجتمعية ســاهمت في إنشـــارها، فالجُناة في هذا النوع من الجرائم مجردون من كل معايير الإنســـانية والأخلاق، فهم يســرقون الأطفال من براءتهم ويســتغلون النســاء والرجال. وتتميز جريمة الإتجار بالبشــر بأنها متكونة من سلسلة من الأفعال الجرمية وعليه فإن جريمة الإتجار بالبشر من الممكن أن تقع بأكثر من صورة ومنها الإستقطاب، والنقل والتنقيل والإيواء إن كان كل ذلك بالوسائل القسرية أو غير القسرية وبقصد الإستغلال إن كان بالإنتفاع بجسد الإنسان أو بمجهوده البدني. ولإزاحة جريمة الإتجار بالبشــر من دائرة الغموض والشــك لا بد من تحديد ماهية جريمة الإتجار بالبشــر وتناول أركان هذه الجريمة والوقوف على خصائصها وأثارها.

تتسم جريمة الإتجار بالبشر بأنها جريمة ذات طابع وطني و/أو دولي؛ فهي جريمة وطنية إذا تم ارتكابها داخل نطاق دولة واحدة و تكون جريمة ذات طابع دولي إذا أُرتكبت في أكثر من دولة، وبالتالي تعتبر جريمة عابرة للحدود، وعلى هذا الأســـاس أصـــبحت الدول تتجه الى إبرام اتفاقيات ومعاهدات دولية لمكافحتها ومحاربتها لما لها من آثار ســـلبية، فلا تســـتطيع دولة واحدة محاربتها خاصـــة عندما تأخذ الطابع الدولي حيث لا بد من تعزيز التعاون الدولي لمحاربتها ومكافحتها. ومن أهم الجهود التشريعية الأردنية هي سن قانون منع الإتجار بالبشر رقم 9 لسنة 2009، أما الجهود الدولية تتمحور في وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي انبثق منها بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال في عام 2000.[1]

(1) انضمت الأردن الى الإتفاقية والبروتوكول وتم النشر في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، رقم 4960 بتاريخ 30-4-2009.

مشكلة الدراسة:

إن جريمة الإتجار بالبشـر من أخطر الجرائم التي عرفتها الإنسـانية على مر العصـور، والتي تنتهك حقوق الإنسـان وحرياته الأسـاسـية وقام المشـرع الأردني بوضـع قانون منع الإتجار بالبشر رقم (9) لسنة 2009 وقام بالتعديل عليه بقانون معدل لقانون منع الإتجار بالبشر رقم 10 لسـنة 2021. واحتوى القانون المعدل على تعديلات جوهرية ومن أبرزها إعتبار التسـوّل المنظم نوع من أنواع الإسـتغلال في جريمة الإتجار بالبشـر، وبالرغم من التعديلات ما زال هنالك نقص تشـريعي مع أنه تم تعديل هذا القانون حديثاً في تاريخ 02-05-2021 مما يستدعي اليوم الى سد الثغرات القانونية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسـة أنها سـتكون من الدراسـات التي تطرقت للتعديلات التشـريعية المعنية في جريمة الإتجار بالبشـر بموجب القانون المعدل رقم (10) لسـنة 2021، حيث أن هذه الدراسة متخصصة في جريمة الإتجار بالبشر في القانون الأردني من حيث التعديلات التي قام بها المشـرع الأردني على ضـوء القانون المعدل، و بالإضـافة الى ماهية جريمة الإتجار بالبشـر وأركانها وصورها وتفسير المصطلحات المُرتبطة بهذه الجريمة وسُبل مُواجهتها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسـة الى تحديد عدد من الأهداف أهمها بيان ماهية جريمة الإتجار بالبشـر والأصـل التاريخي لها وأهم آثارها وخصـائصـها والمواجهة الإقليمية والمحلية لها وأثر التعديلات التي جاء بها المشـرع الأردني بموجب القانون المعدل لقانون منع الإتجار بالبشـر رقم 10 لسـنة 2021 ومدى تدارك المشـرع بهذه التعديلات النواقص والثغرات الموجودة فيه، بالإضـافة الى طرح الحلول الموصى بها للحد من الإشكاليات.

اسئلة الدراسة:

تفرّع عن مشكلة الدراسة العديد من الاسئلة، والتي تم الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة إجابة تحليلية وتفصيلية مستندة إلى أُسس علمية وتشريعية، وهذه الأسئلة هي كالأتي :

1. ما هي التعديلات التي جاء بها القانون المُعدل، وهل تدارك المشـرع جميع الثغرات القانونية؟

2. ما مدى جهود السلطة التنفيذية في مكافحة جريمة الإتجار بالبشر؟
3. كيف تصدى التشريع الأردني لجريمة الإتجار بالبشر ؟
4. ما هو البنيان القانون المُكوّن لجريمة الإتجار بالبشر؟

الدراسات السابقة :

لا توجد دراسة تتناول موضوع المواجهة الجزائية لجريمة الإتجار بالبشر في التشريع الأردني بشكل مباشروخاصة بعد التعديلات التي طرأت عليه في القانون المعدل رقم (10) لسنة 2021 ، ولكن هنالك بعض من الدراسات التي عالجت جريمة الإتجار بالبشر وتم الإستعانة بها في هذه الدراسة وهي على النحو التالي:

1. الأطرش، صهيب بلال (2015)، **جرائم الإتجار بالبشر ووسائل مكافحتها في التشريع الجزائي الأردني والتشريع الجنائي الإسلامي**، اطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، عمان. **تحدثت هذه الدراسة عن:** ماهية الإتجار بالبشر، ومكافحة وتجريم ظاهرة الإتجار بالبشر وبيان الوسائل القسرية وغير القسرية في عمليات الإتجار بالبشر وبالتحديد بالتشريع الاردني والجنائي الاسلامي، وعالجت ايضاً منع ومكافحة وتجريم الإستغلال. **وما يميز دراستي بشكل رئيسي عنها:** بالتعمق والتركيز على الجريمة وأركانها وصورها بشكل رئيسي وحسب التعديلات الجديدة وأهم ما جاء في التقرير الأمريكي لمكتب مراقبة ومكافحة الإتجار بالبشر لعام 2022 والى امتداد الجهود الوطنية لمنع جريمة الإتجار بالبشر واستحداث قسم خاص لمكافحة الإتجار بالبشر في الأمن العام في إدراة البحث الجنائي.
2. السبكي، هاني عيسوي (2014)، **الإتجار بالبشر**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان. **تحدث هذا الكتاب**: عن جريمة الإتجار بالبشر بشكل واسع ومطلق، تم دراستها فيه وفق الشريعة الإسلامية و بعض القواعد القانونية الدولية والوطنية. **وبالمقابل تختلف دراستي عنه**: تم توضيح جريمة الإتجار بالبشر من خلال بيان أركانها والعقوبة المقررة في حال ارتكابها تبعاً لموقف المشرع الأردني.
3. الشرفات، طلال ارفيفان (2012)، **جرائم الإتجار بالبشر دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان. **تناول هذا الكتاب بشكل أساسي:** البنيان القانوني لجريمة الإتجار بالبشر من حيث بيان أركانها وصورها، ومدى إتفاق صور

الإســتغلال في جريمة الإتجار بالبشــر مع الإتفاقيات الدولية والقوانين المقارنة. **وتختلف دراستي عن هذا الكتاب:** وضحت دراستي أهم التعديلات التشريعية في القانون المعدل رقم (10) لسنة 2021، ومدى تدارك الثغرات فيه.

منهجية الدراسة:

نظراً الى أن طبيعة الدراســـة هي دراســـة قانونية، وتحقيقاً لأهدافها إعتمدت المنهج الوصفي؛ من خلال عرض النصوص القانونية **في قانون منع الإتجار بالبشر وتعديلاته رقم (9) لســـنة (2009)**، والقوانين ذات العلاقة مثل قانون العقوبات الأردني وقانون الجرائم الإلكترونية وعدداً من التشـــريعات الأخرى كما واعتمدت الدراســـة على المنهج التحليلي القائم على تحليل النصـــوص القانونية المتعلقة والمنظمة لموضـــوع المواجهة الجزائية لجريمة الإتجار بالبشـــر في التشـــريع الأردني، وتم التطرق الى الاحصـــائيات الواردة خاصـــة في تقرير المكتب الامريكي لمكافحة ومراقبة جرائم الإتجار بالبشر، وبالرجوع الى المنهج التاريخي لبيان التسلسل التاريخي للجريمة منذ القدم الى الاتفاقيات الدولية.

حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة الموضوعية؛ بالتركيز على ماهية جريمة الإتجار بالبشر وعلى **القانون المُعدل لقانون منع الإتجار بالبشر رقم (10) لسنة (2021)** الصادر في تاريخ 02-05-2021، وأهم ما يميزه عن **قانون منع الإتجار بالبشر رقم (9) لسنة (2009)** الصادر في تاريخ 01-03-2009.

خطة الدراسة:

بدأت الدراسة في مقدمة ومن ثم تم تقسيمها إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: ماهية جريمة الإتجار بالبشر تاريخياً ودولياً.

الفصل الثاني: البنيان القانوني لجريمة الإتجار بالبشر في التشريع الأردني.

وانتهت الدراســـة بخاتمة تضـــمنت أهم النتائج والتوصـــيات التي خرجت بها الباحثة بعد تحليل نصوص القانون.

الفصل الأول
ماهية جريمة الإتجار بالبشر تاريخياً ودولياً

إن جرائم الإتجار بالبشر تهدم وتُهين الكرامة الإنسانية فالإنسان مُكرّم بإعتبارة خليفة الله على الأرض، وإن استغلال الإنسان بأي صورة كانت ومهما اختلفت المسميات في العصور الحديثة والوسائل المتبعة تمس النفس البشرية وهذا ما عارضته كافة الديانات السماوية، فالتجارة بالأعضاء والإستغلال الجنسي وغيرها من الجرائم التي تتطور أشكالها على مر الزمن فهي جميعها تنصب في ذات الوعاء الذي يقع تحت مسمى الإتجار بالبشر.

ومن الضروري معرفة ماهية جريمة الإتجار بالبشر، ونشأتها ومتى ظهرت ومدى وجودها في الوقت الحالي والقديم كجريمة تم وضع قانون عليها في التشريعات الأردنية، ومدى اهتمام المشرع بها، حيث يجب بيان نشأتها التاريخية وتأصلها عبر الزمن وبيان مفهوم جريمة الإتجار بالبشر. فإن تحديد الإطار العام من حيث مفهوم الجريمة يُسَهِل وضعها تحت النطاق التجريمي، حيث إن جريمة الإتجار بالبشر من الجرائم التي تنتهك حقوق الفرد وتستغله أسوأ إستغلال مُمكن.[1] ومن ثم بيان المواجهة الحالية القائمة في المنطقة الإقليمية والمحلية وعليه تقسيم الفصل الأول سيكون كالاتي:

المبحث الأول: التطور التاريخي وماهية جريمة الإتجار بالبشر.
المبحث الثاني: مواجهة جريمة الإتجار بالبشر.

(1) دحية، عبد اللطيف (2018)، التعاون الدولي لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 11.

33. **On Writ of Certiorari to the United States Court Of Appeals for the Fifth Circuit, BRIEF** OF AMICI CURIAE THE CENTER FOR MEDICAL PROGRESSAND DAVID DALEIDEN IN SUPPORT OF PETITIONERS in the supreme court of the united states, No. 19-1392.

34. SUPREME COURT OF THE UNITED STATES, CERTIORARI TO **THE UNITED STATES COURT OF APPEALS FOR THE FIFTH** CIRCUIT, No. 19–1392. Opinion of the court, P 71-86, argued December 1, 2021—Decided June 24, 2022.

35. UN General Assembly, **Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, Supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime,** (2000), United Nations, Treaty series.

36. Bills and statutes, **The United States Of America Trafficking Victims Protection Act of 2000** (TVPA) "An act to combat trafficking in persons, especially into the sex trade, slavery, and involuntary servitude, to reauthorize certain Federal programs to prevent violence against women, and for other purposes.", Public Law No. 106-386, approved in October 28, 2000, Bill No: H.R.3244, Report No. H Rept. 106-487, H Rept. 106-939.

37. International Labour Organization (ILO), **Forced Labour Convention** (June 1930), C29 & C28.

38. International Labour Organization (ILO), **Minimum Age Convention** (1973), C138.

39. International Labour Organization (ILO), **Worst Forms of Child Labour Convention** (1999), C182.

- **Others:**

1. Department of State, **Trafficking in persons Report** (July 2022), Office to Monitor and Combat Trafficking in Persons, United States of America. Retrieved 22-12-2022 from: https://www.state.gov/reports/2022-trafficking-in-persons-report/.

2. **U.S Department of State**, Retrieved 22-12-2022, From : https://www.state.gov/about-us-office-to-monitor-and-combat-trafficking-in-persons-2/.

3. H.M. King. Abdullah II ibn Al Hussein, King of Jordan**, UNGA General debate**, 20 September 2022.Retrieved 22-12-2022, from: https://gadebate.un.org/en/77/jordan.

4. Nigeria: **Dozens of Underage Girls Rescued From a 'Baby Factory'**, Report published by OCCRP, 27 June 2022 .2022. Retrieved 22-12-2022 from: https://www.occrp.org/en/daily/16488-nigeria-dozens-of-underage-girls-rescued-from-a-baby-factory.

5. **Prohibiting trafficking of baby parts and federal funding of fetal Tissue research from induced abortion**, retrieved 22-12-2022 from: https://www.frc.org/get.cfm?i=IF17I01.

6. **Supreme Court of USA**, Retrieved 22-12-2022 from: https://www.supremecourt.gov/search.aspx?filename=/docket/docketfiles/html/public/19-1392.html#.

7. **US trafficking in persons law**, Retrieved 22-12-2022 from: Public Law 106 - 386 - Victims of Trafficking and Violence Protection Act of 2000 - Content Details - (govinfo.gov).

8. **Country profiles** – (International labour Organization)STAT, Retrieved 22-12-2022 from: https://ilostat.ilo.org/data/country-profiles/.
9. **United Nations Offical**, Retrieved 22-12-2022 from: https://www.un.org/en.

10. **United Nations office on Drugs and crime**, Retrieved 22-12-2022 from: https://www.unodc.org/unodc/index.html.
11. **United Nations office of the high commissioner**, Retrieved 22-12-2022 from: https://www.ohchr.org/en/ohchr_homepage.
12. **United Nations Treaty collection**, Retrieved 22-12-2022 from: https://treaties.un.org/pages/Home.aspx?clang=_en.
13. United Nations, **the Inter-Agency Coordination Group against Trafficking in Persons,** Retrieved 22-12-2022 from: https://icat.un.org/.
14. United Nations, **RefWorld**, Retrieved 22-12-2022 from: https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain.

15. **United Nations Digital Library**, Retrieved 22-12-2022 from: https://digitallibrary.un.org/?ln=en.

16. **Oxford Public International Law**, Retrieved 22-12-2022 from: https://opil.ouplaw.com/

17. **Peace Palace Librarey**, Retrieved 22-12-2022 from: https://peacepalacelibrary.nl/.